البترول في العلاقات السعودية الامريكية

عمر عبد الحكيم الطحاوى
باحث بمعهد الدراسات الاسيوية – جامعة الزقازيق

المقدمة

بدأت العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة في يوم 23 فبراير من عام 1930م، وتوثقت أكثر عام 1931م مع بدء التدفق التجاري للنفط السعودي ومنح الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - تغمده الله بواسع رحمته - حق التنقيب عن النفط لشركة (ستاندرد أويل) الأمريكية بعقد يستمر 66 عاما (1).
وعدّ عام 1932م عامًا مميزًا للمملكة والولايات المتحدة، حيث شهد البلدان حدثين مهمين الأول: توحيد الدولة السعودية تحت مسمى المملكة العربية السعودية، وتوقيع الاتفاقية الدبلوماسية التجارية المؤقتة بين البلدين، والثاني : كسر أمريكا طوق عزلتها عن العالم الخارجي ومساندتها لشركاتها ولاستثماراتها في الخارج.
وجاءت هذه الاتفاقية متزامنة مع الإصلاحات الاقتصادية في المملكة، خاصة النقدية منها، كإبطال بعض المسكوكات الفضية مثل الريال (السكنو) و(الروبية الجاوية) وعززها اتفاقية التنقيب عن النفط مع الشركات الأمريكية، ووصفها المحللون بأنها أول معاهدة بين البلدين تخص التمثيل السياسي والقنصلي، والصيانة القضائية، والتجارة والملاحة، بحسب ما ذكرت الدكتورة سميرة سنبل في كتابها عن العلاقات السعودية الأمريكية الذي طبعته دارة الملك عبدالعزيز(2)

فبعد إعلان قيام المملكة العربية السعودية في يوم الخميس 21 جمادى الأولى 1351هـ (الموافق للأول من الميزان (23 سبتمبر 1932م). وأصبحت سلطنة نجد ومملكة الحجاز كيانًا واحدًا تحت اسم «المملكة العربية السعودية» تحت قيادة الفاتح المؤسس جلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود. وبعد نجاح مهمة التوحيد داخلياً بدأ الملك عبدالعزيز يولي همه إلى توطيد علاقات الدولة الخارجية، مع القوى المؤثرة في العالم. ومن هذه القوى الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت بعد الحرب العالمية الأولى تخرج من عزلتها وتتصل بالعالم القديم.

وبداية العلاقات السعودية الأمريكية باتفاقية مؤقتة بين المملكة والولايات المتحدة وقعها الوزير السعودي المفوض في لندن حافظ وهبة والسفير الأمريكي في لندن روبرتورث بنجهام في عام رجب 1352 (نوفمبر 1933م.(

واشتملت الاتفاقية، على بنود من بينها عدة نقاط تتلخص فيما يلي:

1. يتمتع الممثلون السياسيون، لكل من الدولتَين، بالامتيازات والحصانات، المستمدة من القانون الدولي. ويسمح للممثلين القنصليين، لكل من الدولتين، بالإقامة بممتلكات

الدولة الأخرى، وفقاً للقوانين المحلية. ويتمتعون بامتيازات الشرف والحصانة، التي تمنح لأمثال هؤلاء الموظفين، بحسب العُرف الدولي العام.(3)

2. يُقبل رعايا المملكة العربية السعودية، ويُعاملون في الولايات المتحدة الأمريكية وممتلكاتها ومستعمراتها ويقبل برعايا الولايات المتحدة الأمريكية وممتلكاتها ومستعمراتها في المملكة العربية السعودية، ويعاملون، حسب مقتضيات القانون الدولي.
3. تولي كل من المملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، إحداهما الأخرى، معاملة الدولة الأَولى بالرعاية، بلا قيد ولا شرط في ما يخص الضرائب على الواردات والصادرات، وغير ذلك من الضرائب والرسوم، التي لها مساس بالتجارة والملاحة، وكذلك في ما يخص المرور والتخزين والتسهيلات الأخرى.

ودام العمل بهذه الاتفاقية، إلى أن عُدلت، بعد وفاة الملك عبدالعزيز، بنحو أربع سنوات. وفي سنة 1352هـ(1933م)، حصلت شركة البترول الأمريكية «ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا» على امتياز حق التنقيب عن النفط، في المملكة. ووقع اتفاقية الامتياز عن المملكة وزير المالية آنذاك،عبدالله السليمان، وعن الجانب الأمريكي وممثل شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا لويد هاملتون. ووقعت الاتفاقية في قصر خزام في جدة في 29 مايو 1933م(4).

وحددت اتفاقية الامتياز شروطاً منها أن تقوم الشركة بالتنقيب عن النفط، في شرق البلاد. وأن تكون مدة امتياز الشركة ستين عاماً. وأن تقرض الشركة المملكة حالاً 30 ألف جنيه ذهبي، ثم تقرضها عشرين ألفاً، بعد ثمانية عشر شهراً، وتدفع إليها خمسة آلاف جنيه، إيجاراً سنوياً، ثم تدفع إليها بعد اكتشاف النفط، أربعة شلنات عن كل طن منه. وفي عام 1357هـ/ 1938م، اكتشف النفط في بئر الدمام رقم 7 الشهير، بعد عدة محاولات حفر فاشلة كادت أن تنهي رغبة الشركة في التنقيب نهائياً.

وقيل إن الملك عبدالعزيز اختار شركة أمريكية للتنقيب عن البترول في المملكة لأنه كان يرى أن الشركات الأمريكية تتمتع باستقلال عن تأثير الحكومة الأمريكية. وليس للحكومة الأمريكية أهداف سياسية نظراً لبعد موقع الولايات المتحدة الأمريكية على عكس بريطانيا التي تحيط مستعمراتها المحيطة، آنذاك، بالمملكة العربية السعودية(5).

وبعد استخراج البترول بكميات ضخمة استعانت شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا بشركات أمريكية أخرى. وشكل التحالف شركة واحدة باسم «شركة الزيت العربية الامريكية» واختصاره «أرامكو». هي الشركة التي استمرت بهذا الاسم حتى أكملت حكومة المملكة العربية السعودية مراحل شراء حصة الأمريكيين في الشركة، وتملكت الحكومة السعودية جميع أصول الشركة 1980، فأصبحت شركة حكومية سعودية مائة

بالمائة، صدر مرسوم ملكي بتأسيس «شركة الزيت العربية السعودية» واختصار اسمها «أرامكو السعودية» التي امتلكت نفس أصول الشركة الأمريكية.

وتدير الشركة أكبر احتياطيات مؤكدة للزيت في العالم والتي تبلغ نحو 260 بليون برميل. واكتشفت نحو 100 حقل للزيت والغاز في جميع أنحاء المملكة والمناطق البحرية. وفي العام 2008م، بلغ متوسط إنتاج أرامكو السعودية ما يقارب 9 ملايين برميل في اليوم من الزيت الخام. وتم في السنوات الأخيرة تطوير مشاريع جديدة رفعت الطاقة الانتاجية القصوى الثابتة للشركة إلى 12 مليون برميل في اليوم. وتنتج الشركة وتسوق مجموعة من منتجات الزيت والغاز محلياً ودوليا(6).

ومثلت شركة «أرامكو» وصناعة النفط أهم العلاقات بين البلدين لفترة طويلة. ولكن هذه العلاقة تطورت إلى مجالات أخرى سياسية واقتصادية وبرامج تنموية.

وبلغ عدد الشركات الأمريكية التي تأسست في المملكة خلال السبعينيات الهجرية ما يزيد على (200 شركة) كما برزت شركات عاملة في البلاد مثل: شركة (ستاندرد أويل) النفطية التي انضمت فيما بعد لنظيراتها شركات (موبيل) و(أكسون) و(تكساسكو) لتشكيل شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) المتحولة فيما بعد باسم (أرامكو السعودية) وتمتلكها المملكة بالكامل.
وفي عام 1972م الموافق 1392هـ استوردت المملكة من الولايات المتحدة العديد من السلع والمواد بما قيمته (314 مليون دولار)، وصدرت لها ما قيمته (194 مليون دولار(7).(وانتقلت العلاقات الاقتصادية بين البلدين في 8 يونيو عام 1974م الموافق 1394هـ إلى مرحلة جديدة من التعاون وذلك عقب توقيع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - حينما كان - نائبًا ثانيًا لرئيس مجلس الوزراء وزيرًا للداخلية - على بيان مشترك مع أمريكا يقضي بتأسيس اللجنة السعودية الأمريكية المشتركة للتعاون الاقتصادي لسد احتياجات المملكة من المواد والخبرات في مرحلة كانت تشهد فيها البلاد زيادة هائلة في مشروعات التنمية (8).
واستجابت هذه الاتفاقية إلى تطلعات شركات أمريكية كبرى تبحث عن عقود عمل في المنطقة العربية من خلال الإفادة من إعادة تدوير العائدات النفطية في وقت بدأ فيه سعر النفط يرتفع بدرجة كبيرة عما كان عليه، في حين حققت بنود هذه الاتفاقية المنشود من الجمع بين احتياجات التنمية السعودية والخبرة التكنولوجية والإدارية الأمريكية، واستفاد من برامجها التدريبية والتنموية آلاف السعوديين(9).
وتخضع العلاقات التجارية والاقتصادية بين المملكة وأمريكا إلى اتفاقيات عدة وفي مقدمتها (اتفاقية التعاون الفني بين حكومتي البلدين) التي بمقتضاها يسعى البلدان إلى توسيع دائرة التعاون بينهما في مجالات الاقتصاد، والتكنولوجيا، والصناعة، وفق تفاهم ثنائي مشترك صدر بحقه مرسوم ملكي برقم م / 12 في 28 ربيع أول عام 1395هـ. وأبرمت المملكة وأمريكا اتفاقية تعاون أخرى بعنوان (اتفاقية الاستثمارات الخاصة

المضمونة) بهدف زيادة حجم الشراكات بين الشركات الخاصة الأمريكية في المشروعات المحلية في المملكة التي تسهم في إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى البلاد، وصدر بحقها مرسوم ملكي برقم م / 22 في تاريخ 29 ربيع الأول من عام 1395هـ

العلاقات الديبلوماسية

وبعد عامين من إبرام اتفاقية التنقيب عن البترول، أقامت الولايات المتحدة الأمريكية تمثيلاً قنصلياً مع المملكة في في 10 ذي القعدة 1355هـ (23 يناير 1937م. ثم رفع التمثيل السياسي، إلى مفوضية، في 27 ذي الحجة 1358هـ/6 فبراير سنة 1940م. وكان المستر برت فيش أول وزير مفوض، في المملكة. وفي سنة 1370هـ/ 1951م، أصبح التمثيل الدبلوماسي بين البلدَين، على مستوى سفارة. وكان أول سفير أمريكي إلى المملكة العربية السعودية المستر هير. وافتتحت المملكة ممثلية لها في الولايات المتحدة عام 1944م(10) .

بدأت العلاقات الأمريكية السعودية تأخذ بعداً جديداً ورسمياً، بعد لقاء جلالة الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود بالرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت في يوم الخميس الثاني من ربيع الأول عام 1364هـ الموافق 15 فبراير عام 1945م. وعقد اللقاء التاريخي بين الزعيمين في البحيرات المرة في قناة السويس على متن المركب الحربي الأمريكي كوينسي. وأسفر هذا اللقاء عن بدء العلاقات التاريخية بين المملكة والولايات المتحدة، حيث حافظ البلدان على أن تستمر هذه العلاقة مثمرة وتحقق تطلعات الشعبين في الصداقة والتعاون في سبيل المصالح المشتركة. وتحدث الزعيمان عن مسائل ثنائية، ولكن كان الموضوع الأكثر تأثيراً هو موقف المملكة من النوايا الدولية بجلب اليهود إلى فلسطين، حيث تحدث الملك عبدالعزيز وعارض هذا الموضوع بشدة. وبعد اللقاء تأثر الرئيس روزفلت بشخصية الملك عبدالعزيز وأبدى في رسالة بعث بها إلى جلالة الملك المؤسس إعجابه. كما تحدث في خطاب في الكونغرس عن اللقاء واعتبر أنه قد حقق إنجازاً مهماً للولايات المتحدة الأمريكية. وقيل أنه لو استمر الرئيس روزفلت في الحكم ربما لاختلفت المعالجة الأمريكية للقضية الفلسطينية عما تطورت إليه(11).

ولأن اللقاء بين الزعيمين كان في أثناء الحرب العالمية الثانية، وانضمت المملكة إلى تأييد الحلفاء وفق شروط منها: ألا تتعرض المملكة العربية السعودية، بأي حال من الأحوال، لاحتلال عسكري، على غرار ما حدث في سورية والعراق وإيران. وألاّ يقتطع أي جزء من أرض الوطن. والأماكن التي سوف يستخدمها الجيش الأمريكي، إذا ما احتاج، تكون على سبيل الإيجار، لمدة خمس سنوات. ومتى انقضت السنوات الخمس، تعود إلى الدولة السعودية، بكل ما عليها، من أبنية ومنشآت. وأن تكون للمملكة، الأفضلية في الحصول على المعدات الحربية، المودعة في «كرمنشاه»، لاستخدامها في تطوير تسليح قواتها. وتتعهد المملكة ألا تهاجم قوات الحلفاء وأن تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية، وفقاً لمبدأ الحريات الأربع، المنصوص عليها في ميثاق الأطلسي، كل المبادرات التي تتخذها الدولة السعودية

إسهاماً في تحرير الشعوب العربية، الرازحة تحت نير الاحتلال الأجنبي. ووعد الرئيس روزفلت الملك عبدالعزيز أن يبذل ما في وسعه لدعم استقلال سوريا ولبنان(12).

وأبرمت في الاجتماع اتفاقية تتعلق بامتيازات التنقيب عن النفط واستخراجه. بحيث تستأجر شركات النفط الأمريكية مناطق امتياز التنقيب وإنشاء خط أنابيب بترول إلى البحر الأبيض المتوسطوأهدى الرئيس الأمريكي كرسيه الخاص، الذي كان جالساً عليه للملك السعودي، تعبيراً عن شكره.

ومنذ ذلك التاريخ بدأت العلاقات السعودية الأمريكية تأخذ طابع الصداقة والتعاون والثقة المتبادلة. وأصبحت المملكة تمثل ثقلاً في العلاقات الدولية وفي حركة الأحداث في منطقة الشرق الأوسط. كما أن شريكًا يمكن الوثوق به في العلاقات الدولية وفي الأزمات، بحكم الحنكة والإدارة الحكيمة التي انتهجها ملوك المملكة تجاه المستجدات والأزمات (13).

وفي يناير عام 1956 كتب رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن رسالة إلى الرئيس الأمريكي دوايت آيزنهاور يشكو فيها من «الدور السعودي» في الشرق الأوسط. وقال إيدن في رسالته: «اعتقد انه من الواجب ان اتخاطب معك حول الوضع في الشرق الاوسط والذي يتطور بسرعة». وتحدث ايدن عن «الأموال السعودية» قائلا ان تلك الأموال «تدعم صحفا في سوريا والأردن ولبنان» وان بعض تلك الصحف «يسارية بشدة وشيوعية او قريبة من الشيوعية» ثم أشار ايدن الى جهود سعودية مصرية سورية لفك ارتباط الأردن ببريطانيا من خلال تقديم دعم مالي بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي. وختم ايدن رسالته بتحذير ايزنهاور من مغبة وقوع الشرق الأوسط برمته في احضان الشيوعية، وشدد على ضرورة منع ذلك من خلال دعم «الأصدقاء» في الأردن والعراق، وعلى أهمية «ايجاد ضوابط لاستخدام الأموال السعودية، ومنع السعوديين من اللعب على الورقة الروسية»، مضيفا انه «اذا استمر السعوديون بصرف أموالهم والتصرف على هذا النحو، فلن يبقى شيء لغير الدب» ويعني الاتحاد السوفيتي. وردا على رسالة ايدن تم اعداد خطاب من ايزنهاور تشير مسودته الى «ادراك الولايات المتحدة للمشكلة» وانه «من الحيوي تقوية النفوذ الغربي في السعودية اذا كنا نريد النجاح في اقناع السعوديين باستخدام اموالهم لاغراض افضل»، غير ان الخطاب لم يرسل(14).

كانت بريطانيا في ذلك الوقت تواجه مشاكل عديدة في الشرق الاوسط قبل رحيلها عن المنطقة كما كانت خلافاتها مع السعودية تتصاعد بسبب مشكلة واحة البريمي لذلك فقد سعت بريطانيا الى محاولة تحجيم الدور السعودي المناهض لها ولمصالحها، فيما كانت الولايات المتحدة تسعى لتثبيت أقدامها في الشرق الاوسط عبر بوابة السعودية، حيث كانت العلاقة السعودية الأمريكية تتعزز منذ بدأت ايام الملك عبدالعزيز. وفيما تحاول بريطانيا اقناع الولايات المتحدة بأهمية «اتباع سياسة متشددة» تجاه المملكة فانها كانت تصف النظام السعودي بانه «فاسد ومتخلف ومعاد للغرب» كما جاء على لسان الدبلوماسي البريطاني شكبروه اثناء مباحثات له مع مسؤولين في الخارجية الأمريكية قبيل زيارة رئيس الوزراء البريطاني إيدن إلى الولايات المتحدة بداية عام 1956. غير ان الولايات المتحدة لم تكن ترى ضرورة للمنهج المتشدد حيال السعودية، وقد عبر عن ذلك الرأي مساعد وزير الخارجية

لشؤون الشرق الأدنى حيث أورد في مذكرة مؤرخة 1956/1/17 «ان البريطانيين غير قادرين على استيعاب ان وضعهم في الخليج يتضمن صيغة امبريالية، وهم يكررون القول أن نصائحهم ودعمهم لشيوخ الخليج وسلطان مسقط مرغوب فيه من قبل هؤلاء» وذكر انه أوضح للدبلوماسي البريطاني «ان القوميين العرب يعتبرون الوجود البريطاني في الخليج والأردن وجودا امبرياليا» مضيفا «ان علينا ان نواجه حقائق الحياة والاقرار بأننا لسنا في القرن التاسع عشر» موضحا انه لم يكن راغبا في التلميح بان الولايات المتحدة ترغب في مغادرة بريطانيا الخليج اليوم او غدا، «لكن لا جدوى من التظاهر بان الشيوخ الذين يرحبون بالدعم البريطاني ملائكة وان كل من يعارضونه شياطين».(15)

بالطبع لم تأخذ الولايات المتحدة هذا الموقف الذي يبدو الآن «عقلانيا» من باب انصاف السعودية ولا ممارسة لدور الحكيم بقدر ما كانت مصالحها في الخليج ومخاوفها من نجاح الشيوعية في التغلغل في الشرق الأوسط تفرض عليها التقارب مع السعودية، لقد صاغت تلك المصالح والمخاوف المرتبطة بالنفط جانبا مهما من المبادىء الرئيسية التي قامت عليها السياسة الأمريكية في الشرق الاوسط منذ عام 1957 وحتى سقوط الاتحاد السوفياتي عام 1991. كما ان مصالح ومخاوف السعودية أيضا دفعتها الى تعزيز علاقتها بالولايات المتحدة. لقد كانت السعودية تتنازع مع بريطانيا للسيطرة على واحة البريمي، كما كانت تسعى للحصول على وضع أفضل في مفاوضاتها مع الولايات المتحدة بشأن قاعدة الظهران، وتريد بالطبع ابعاد شبح الشيوعية عن شبه الجزيرة، كما كانت تحاول منع امتداد القومية العربية، وتريد أيضا تطوير الخدمات الأساسية لمواطنيها وضمان عائد مناسب لبيع النفط.(18)

الأهمية الاستراتيجية

لقد تعاقبت الادارات الامريكية وتولى رئاسة الولايات المتحدة رؤساء من الحزب الجمهوري وآخرون من الحزب الديموقراطي فبعد ايزنهاور الجمهوري جاء جون كندي الديموقراطي ثمليندون جونسون الديموقراطي ثم نيكسون وفورد الجمهوريان، ثم كارتر الديموقراطي ثم ريغان الجمهوري لفترتين ثم بوش الاب وهو جمهوري ايضا ولم تتغير المبادىء الرئيسية للسياسة الامريكية في الشرق الاوسط واستمرت الشراكة السعودية الامريكية وهي تجتاز اختبارات صعبة اقليمية ودولية مثل حربي 1967 و1973 وتداعياتهما كما تعززت تلك الشراكة في مواجهة مهام وحروب اخرى مثل مواجهة الاحتلال السوفيتي لافغانستان وجهود طرده منها التي استخدم فيها الطرفان اسامة بن لادن، والحرب العراقية الايرانية التي دعم خلالها الطرفان صدام حسين، وحرب تحرير الكويت.. كما واجهت الشراكة السعودية الامريكية كل مراحل القضية الفلسطينية، ورغم تباعد مواقفهما الا ان الانحياز الامريكي لاسرائيل والحماس السعودي للفلسطينيين لم يتسبب في فك الشراكة.(19)

ويعتقد بعض المحللين ان احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ونتائجها هي المسؤولة عن الارتباك الحالي في العلاقات السعودية الامريكية، وان تبعات تلك الاحداث سوف تقود الى اعلان نهاية شراكة سياسية امتدت لما يقارب سبعين عاما. فهل هذا صحيح؟ هل للامر علاقة «بالاموال السعودية» التي اشتكت منها بريطانيا عام 1956 ولم تتجاوب معها الولايات

المتحدة؟ ام ان المسألة تعود الى النظام السعودي «الفاسد المتخلف المعادي للغرب» كما كان يصفه الانجليز في الخمسينيات فتحالفت معه الولايات المتحدة؟ وهل المطلوب اتباع سياسة امريكية «متشددة» تجاه السعودية وهو ما طلبته بريطانيا عام 1956 ورفضته الولايات المتحدة من باب «مواجهة حقائق الحياة»؟ ان محاولة الاجابة على تلك الاسئلة مسألة صعبة، غير انه لا بأس من «مواجهة حقائق الحياة» مرة اخرى، فقد تساعد تلك المواجهة على معرفة ما يحصل.(20)

ولم يتغير الامر كثيرا بعد تولى كنيدي رئاسة الولايات المتحدة عام 1960 فقد عمل هو وجونسون ضمن الاطار نفسه، غير انه في نهاية الستينات وطوال السبعينات كان للاحداث الدولية والاقليمية أثر كبير على سياسة الولايات المتحدة في الخليج، وكانت تلك الاحداث تعزز دور السعودية تارة وتخفضه تارة أخرى(21).

الانسحاب البريطاني من الخليج

ففي يناير من عام 1968 اعلن رئيس الوزراء البريطاني هارولد ولسون اعتزام بريطانيا الانسحاب من الخليج بحلول نهاية عام 1971 وبهذا الاعلان اصبح الطريق ممهدا امام الولايات المتحدة لاخذ زمام المبادرة او الجلوس في مقعد القيادة بدلا من تقديم الدعم لبريطانيا، ولذلك كان لابد للولايات المتحدة ان تعيد صياغة سياساتها في الشرق الاوسط خاصة ان هناك تخوفا من قيام الاتحاد السوفياتي بملء الفراغ الذي تخلفه مغادرة الانجليز(22).

ومع استمرار ثبات اهداف السياسة الامريكية في الشرق الاوسط المتمثلة في ضمان تدفق النفط ومنع وصول الروس الى الخليج، اعدت ادارة الرئيس الامريكي نيكسون استراتيجية تقوم على اساس دعم عسكري قوي لايران والسعودية في نفس الوقت، ويعود سبب هذا الدعم الى ان نتائج التدخل العسكري الامريكي في فيتنام لم تكن مشجعة للتدخل في منطقة اخرى ولم يكن الرأي العام الامريكي يقبل بتدخل جديد لذلك رأت ادارة نيكسون ضرورة تأهيل إيران والسعودية عسكريا للقيام بمهام الدفاع عن الخليج حال ظهور الحاجة مع استعداد الولايات المتحدة لتقديم اسناد بحري وجوي وتقليص مشاركة القوات البرية ، وقد عرفت هذه السياسة بـ Twin pillar.(24)

ولقد كانت إيران في ذلك الوقت تحظى بأفضلية على السعودية وكان شاه إيران يرغب في القيام بدور «شرطي الخليج» وشرحا لهذه السياسة حدد مساعد وزير الخارجية الامريكي جوسف سيسكو أمام الكونگرس في اغسطس 1972 ست نقاط:

- دعم التطور السياسي في المنطقة،
- دعم الحكومات القائمة للحفاظ على استقلالها مع تشجيعها على التعاون الاقليمي،
- المساعدة في تحديث الجيشين السعودي والإيراني لتأهيلهما للدفاع عن بلديهما ورعاية أمن الخليج،
- تكثيف الوجود الدبلوماسي الامريكي،
- الابقاء على قوة بحرية صغيرة في البحرين تقوم بزيارة موانىء الخليج كرمز للاهتمام الامريكي.

- ولقد كانت الولايات المتحدة ترغب في رؤية نتائج دمج الأموال السعودية بالقوة العسكرية الايرانية.

الحظر النفطي

وقد أرسل الملك فيصل وزير النفط أحمد زكي يماني في أبريل 1973 إلى واشنطن، حيث التقى مستشار الأمن القومي الأمريكي هنري كيسنجر، وأبلغه بضرورة أن تحث أمريكا إسرائيل على احلال السلام في الشرق الأوسط، وإلا فستضطر السعودية لفرض حظر نفطي. وقد نصح كيسنجر يماني بألا يكرر ذلك التهديد مع أي مسئول أمريكي آخر. فأخبره يماني أنه قد ذكر ذلك بالفعل لوزير الخارجية جورج شولتس. وأحس يماني أن كيسنجر ربما بحكم ديانته اليهودية يريد أن يخفف من أمر التهديد السعودي. ولذلك نقل يماني التهديد إلى عدد من المسئولين الأمريكان في تلك الزيارة. وأردف قائلاً حين طلبتم منا رفع انتاجنا من 7 مليون برميل إلى 20 مليون برميل، فعلنا ذلك على الفور، ونحن نتوقع رد الجميل. إلا أن أحداً في واشنطن لم يأخذ التهديد على محمل الجد.[1]

ورغم نشوب حرب أكتوبر 1973 وقطع امدادات النفط من الخليج فان الأهمية الاستراتيجية للسعودية لم تتأثر بل أنها أصبحت أكثر أهمية وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى تعزيز وجودها العسكري في المحيط الهندي في قاعدة دييگو گارسيا.(25)

سقوط الشاه

ومنذ عام 1979 دفعت الاحداث العلاقات السعودية الامريكية الى المزيد من الارتباط ففي ذلك العام سقط شاه ايران فخسرت الولايات المتحدة حليفا مهما، وجاء الخميني مع شعار تصدير الثورة الاسلامية، كما نشبت حرب محدودة بين اليمن الجنوبي الموالي للاتحاد السوفياتي واليمن الشمالي المقرب من السعودية والولايات المتحدة، كما قام الروس بغزو افغانستان، ثم في عام 1980 بدأت الحرب العراقية الايرانية. كان الرئيس كارتر قد اعد استراتيجية جديدة في السنة الاخيرة لرئاسته في ضوء تلك المتغيرات وقد عززت تلك الاستراتيجية دور السعودية..لقد اوضح كارتر في عام 1980 ان اي محاولة من قبل قوة خارجية للسيطرة على الخليج سوف تعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وان هذا الاعتداء سوف يردع بأي وسيلة بما فيها القوة العسكرية وكانت هذه رسالة واضحة للاتحاد السوفياتي. وازاء هذه التطورات فقد رأت ادارة الرئيس كارتر ضرورة الاستعداد لاحتمالات التدخل العسكري المباشر في الخليج فتم انشاء قوات التدخل السريع لمواجهة اي نزاع عسكري طارىء وتم ارسال طائرات «اواكس» الى السعودية.(26)

وحين تسلم الرئيس ريغان رئاسة الولايات المتحدة عام 1980 ومع الاحتلال السوفييتي لأفغانستان اصبح الخطر السوفياتي هو الشغل الشاغل للإدارة الامريكية¾ وسعت تلك الإدارة الى تحفيز دول الخليج للتحالف معها في مواجهة الاتحاد السوفياتي، ولقد اصبحت السعودية في هذه الفترة نقطة ارتكاز مهمة لتنفيذ السياسة الامريكية في الخليج فازدادت مبيعات السلاح والمساعدة العسكرية والتمرينات المشتركة، كما اعيد تشكيل قوات التدخل السريع لضمان نجاحها (27)-حين يلزم الامر- في تأمين تدفق النفط ومنع الروس من الوصول الى المنطقة.. كما تحددت اهداف عملية لتلك القوات وهي الدفاع عن السعودية وضمان بقاء مضيق هرمز مفتوحا وعدم توسع الحرب العراقية الايرانية. ومع استمرار تلك

الحرب وبدء «حرب الناقلات» ازداد التعاون الامريكي السعودي الداعم للعراق وقد كانت استراتيجية الدعم تقوم على عدم السماح لأي من الطرفين بتحقيق الانتصار، فيما كان التعاون السعودي الامريكي في افغانستان يستهدف حتما طرد الروس(28).

اختبار الكويت

بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية وانحسار الخطر السوفياتي واجهت العلاقات السعودية الامريكية اختبارا كبيرا تمثل في الغزو العراقي للكويت في اغسطس عام 1990 وقد تعززت الشراكة بين البلدين في حرب تحرير الكويت في عهد الرئيس جورج بوش واستقبلت السعودية 400000 جندي امريكي، ومن اراضيها انطلقت حرب التحرير. غير ان وجود القوات الامريكية في السعودية تسبب في انكشاف الاوضاع الداخلية في المملكة على وسائل الاعلام الامريكية. ورغم انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991 وزوال خطر الشيوعية، فان السياسة الامريكية لم تزل تعتبر استمرار تدفق نفط الخليج مصلحة حيوية بالنسبة لها، ولم تفقد السعودية اهميتها في عهد الرئيس كلينتون -وهو أول رئيس امريكي بعد انتهاء الحرب الباردة- ذلك ان السياسة التي تبنتها ادارة كلينتون في الخليج تتطلب دعما هائلا من «الاصدقاء» في المنطقة. لقد اعتمد كلينتون على سياسة «الاحتواءالمزدوج» لايران والعراق وكذلك العقوبات الاقتصادية، وكي تنجح مثل هذه السياسة لابد من وجود قوات عسكرية قريبة تحقق عنصر الردع ولابد ايضا من تعاون الدول المحيطة بايران والعراق لنجاح العقوبات الاقتصادية، واذا كان الخطر الشيوعي قد زال فان طبيعة النظامين الايراني والعراقي جعلت احتمال عدم استقرار الخليج امرا جديا.(29)

ورغم قيام تنظيم القاعدة التابع لاسامة بن لادن بعمليات تفجير سفارتين امريكيتين في كينيا وتنزانيا والرد الامريكي بقصف معسكرات القاعدة في السودان وافغانستان الا ان العلاقات الامريكية السعودية لم تتأثر الى ان وقعت احداث الحادي عشر من سبتمبر .2001 انه من الخطأ الاعتقاد بأن انتماء عدد كبير من منفذي احداث الحادي عشر من سبتمبر الى الجنسية السعودية هو سبب الخلل الذي يشوب العلاقات الامريكية السعودية حاليا، كما انه من الخطأ الاعتقاد بأن الاوضاع الداخلية للمملكة هي السبب، فهذه الاوضاع بلاشك أفضل مما كانت عليه في العقود الاربعة الماضية. ان مصالح الولايات المتحدة الحيوية هي التي تصوغ سياساتها، ولقد حدث تبدل جذري في «مصادر الخطر» على تلك المصالح واستتبع الامر تبدل جذري في السياسات. بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991 زال الخطر الذي صاغ سياسات الولايات المتحدة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولقد رأينا في العرض السابق اثر ذلك الخطر على العلاقات الامريكية في الشرق الاوسط عموما وفي الخليج(30)، واذ انشغلت ادارة الرئيس كلينتون في الفترة بين 1992 الى 2000 بدول اوروبا الشرقية من جهة وبمحاولة احتواء إيران والعراق من جهة أخرى، فانها غفلت عن تحديد «مصادر الخطر» المحتملة والمتمثلة في الجماعات الاسلامية المتشددة، ولم تتمكن تلك الادارة من صوغ استراتيجية جديدة للشرق الاوسط لفترة ما بعد الحرب الباردة.

تغير المعادلات

إن الخلل القائم حاليا في العلاقات السعودية الامريكية هو نتاج تغير المعادلات السياسية الدولية والإقليمية تغيرا جذريا.. فقد سقط الاتحاد السوفييتي وزال خطر الشيوعية، واندثر

القوميون العرب، وبرزت الجماعات الإسلامية، وزال نظام صدام حسين، وايران تحت الاحتواء الأمريكي. والعراق ونفطه تحت الاحتلال الأمريكي، فيما يتنامى خطر «الإرهاب الإسلامي» الذي وصل الأراضي الأمريكية(31).. إن كل هذه المتغيرات لا بد وأن تغير المبادىء التي قامت عليها السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط منذ عهد الرئيس إيزنهاور وهو العهد الذي بدأت فيه الشراكة الأمريكية السعودية.. ووسط هذه المتغيرات الجذرية لم تعد السعودية ركيزة أساسية من ركائز السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بقدر ما هي ساحة تغيير. لقد انخفضت القيمة الإستراتيجية للدور السياسي السعودي وإن استمر النفط في الحفاظ على أهميته غير أنه فقد قيمته ـ وسط هذه المتغيرات ـ كأداة سياسية مؤثرة في العلاقات الأمريكية السعودية، ويمكن للنفط العراقي أن يحد كثيرا من أي «استخدام سياسي» للنفط السعودي لقد تغيرت المعادلات ويجري الآن صياغة معادلات بديلة. إن الولايات المتحدة لم تعد بحاجة إلى استخدام الأراضي السعودية لتأمين تواجدها العسكري أمام «الاندفاع» القطري و«الاستعداد» الكويتي و«التبرع» البحريني هذا في حال الانسحاب من العراق(32).

للولايات المتحدة هو التيار الإسلامي لكن المملكة تدرك أنه من الخطورة بمكان استمرار دعم هذا التيار واستخدامه في هذه الفترة بالذات كما فعلت مع القوميين العرب، فهذا التيار ليس تنظيريا ويصعب التحكم فيه. وهكذا فليس امام المملكة سوى مكانين للتحرك والمناورة بعيدا عن شؤونها الداخلية.. العراق وواشنطن «فالاموال السعودية» يمكن أن تلعب دورا مهما هناك!(33)

فعلى الجانب الاستراتيجي ترى برونسن أن المصالح السعودية والأمريكية تلاقت معاً بخصوص محاربة الشيوعية، حيث ترى برونسون أن مقاومة السعودية للمد الشيوعي بالشرق الأوسط خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي جعل منها حليفاً استراتيجياً لأمريكا خلال الحرب الباردة خاصة وأن المملكة حاربت الشيوعية في مناطق مختلفة من العالم انطلاقاً من المصالح السعودية ذاتها وبشكل مستقل عن أمريكا.

وهنا تشير برونسون إلى أن انكفاء أمريكا على ذاتها في السنوات التالية لحرب فيتنام لم يمنع المملكة ودول أخرى كفرنسا من التوسع في جهودها في مكافحة انتشار الشيوعية بمناطق مختلفة من العالم(34).

أما المستوى الثاني فهو جغرافي، إذ ترى برونسون أن موقع المملكة أعطاها أهمية عسكرية خاصة لدى أمريكا، فعلى سبيل المثال لعبت المملكة دوراً هاماً في نقل الأسلحة الأمريكية إلى أفغانستان خلال حرب أفغانستان ضد الغزو السوفياتي، كما استضافت المملكة نصف مليون جندي أمريكي على أراضيها خلال حرب تحرير الكويت.

أما المستوى الثالث فهو ديني، حيث ترى برونسون أن أمريكا قدرت الطبيعة المتدينة السعودية كما ساندت صعود دور المملكة القيادي بالعالم الإسلامي حيث رأت أن من شأن هذا الدور إضعاف المد الشيوعي بالعالم الإسلامي.

وتقول برونسون أن طبيعة المملكة الدينية ودورها بالعالم الإسلامي ازداد أهمية لدى صانع القرار الأمريكي خلال حرب أفغانستان في الثمانينات من القرن الماضي حيث دخلت أمريكا في شراكة مع المملكة لدعم جهود آلاف المجاهدين ضد السوفيت(35).

على مستوى آخر ترى برونسون أن العوامل السابقة لم تمنع العلاقات السعودية الأمريكية من المرور بنقاط خلاف، حيث تعتقد برونسون أن العلاقات الأمريكية السعودية في بدايتها لم تتمتع بالإيجابية التي تمتعت بها بعد صعود الملك فهد إلى سدة الحكم في عام 1982، وحتى اعتلاء الملك فهد للحكم - وعلى الرغم من التأكيد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان على محورية العلاقات الأمريكية السعودية بالنسبة للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط - لم تخلو العلاقات السعودية الأمريكية من نقاط الخلاف.

وتقول برونسن أن هذا الخلاف يعود لأسباب مختلف من بينها استخدام العرب لسلاح النفط خلال حرب 1973م مما أدى إلى صعود أسعار النفط بشكل هائل(36).

وتضارب المصالح الأمريكية الاستراتيجية بالمنطقة، ودور الكونغرس الأمريكي المعاكس على العلاقات الأمريكية السعودية في بعض الأحيان.

وتقول برونسون إن نهاية الحرب الباردة مثلت لحظة تحول هامة في العلاقات السعودية الأمريكية، فعلى الرغم من تعاون البلدين معاً بشكل قوي خلال حرب تحرير الكويت، فقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى تراجع المصالح الاستراتيجية المشتركة التي شكلت العلاقات السعودية الأمريكية منذ منتصف القرن العشرين، وتبع ذلك فتور نسبي في العلاقة(37).

كما مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 عامل ضغط سلبي هام على العلاقات السعودية الأمريكية، حيث تعالت أصوات أمريكية ترى أن الأوضاع داخل المملكة تمثل تهديداً لأمريكا.

أما بالنسبة للفترة الحالية فترى برونسن أن أمريكا والمملكة قادرتان على إدارة علاقاتهما الاقتصادية بشكل يحقق أعلى قدر من الربح للبلدين دون التأثير على العلاقة الاستراتيجية بينهما، وهنا ترى برونسون أن أمريكا سوف تتسامح نسبياً مع ارتفاع أسعار النفط(38).

وعلى صعيد آخر ترى برونسن أن الملف الإيراني سوف يستدعي التعاون بين البلدين للتعامل استراتيجياً مع الأزمة الإيرانية، هذا إضافة إلى الوضع الراهن في العراق، والحرب ضد الإرهاب، وهي جميعها عوامل تتطلب تعاون البلدين(39) .

الهوامش .

1. إسماعيل محمد دعيس ، الملامح العامة للاقتصاد العربي السعودي في ضوء مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، دراسات سعودية ، الجزء الأول ، معهد الدراسات الدبلوماسية في المملكة العربية السعودية ، الرياض، 1986.
2. ـــ : المرجع السابق
3. ـــ نفسه
4. أندلمان، ديفيد، العلاقات السعودية الامريكية، الخليج في الإعلام، مطالعات الصحف، مركز الخليج للأبحاث، 1-7 أبريل 2006.
5. ـــ : المرجع السابق
6. ـــ نفسه
7. إيلمان أراسلي ، المملكة العربية السعودية : طفرة إلى القرن الحادي والعشرين ، الرياض ، غيثاء للدراسات والإعلام ، 2003.
8. ـــ المرجع السابق
9. ـــ نفسه
10. راتشكوف ، بوريس ، النفط والسياسة الدولية ، تعريب خضر زكريا ، بيروت – لبنان ، دار الفارابي، 1974.
11. ـ المرجع السابق
12. ـــ نفسه
13. سليم ، محمد السيد، الرؤية السعودية لأمن الخليج ، في: عبد المنعم المشاط ، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة، 1994.
14. ـــ المرجع السابق
15. ـــ نفسه
16. سيمونز، جيف، عراق المستقبل : السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط ، ترجمة سعيد العظم، بيروت : دار الساقي، 2004.
17. ـــــ المرجع السابق

18. ـــــ نفسه
19. الشرع، حسين، التطور الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ومستقبل التنمية، الرياض ، دار العلوم للطباعة والنشر ، 1983.
20. ـــــ المرجع السابق
21. ـــــ نفسه
22. القباع، عبدالله سعود، السياسة الخارجية السعودية، الرياض، مطابع الفرزدق، 1986.
23. ـــــ المرجع السابق
24. ـــــ نفسه
25. المارك ، عبد المحسن فهد، نمو العلاقات السياسية والدبلوماسية للمملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين ، في : السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، 2001.
26. المانع, صالح عبد الرحمن، مسيرة الإصلاح والتحديث الشورى، عدد (76), سنة (7)، الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام, مجلس الشورى السعودي, 2006.
27. معن سليمان الحافظ، دور التجارة الخارجية السعودية في دعم السياسة الخارجية ، في تحرير : معهد الدارسات الدبلوماسية في المملكة العربية السعودية ، الرياض ، مؤسسة الاصطفاء للطباعة ، ط1 ، 1999م.
28. المانع :المرجع السابق
29. ـــــ نفسه
30. المارك ,عبد المحسن فهد :المرجع السابق
31. ـــــ : نفسه
32. القباع : المرجع السابق
33. ـــــ نفسه
34. الشرع : المرجع السابق
35. ـــــ : نفسه
36. سيمونز : المرجع السابق
37. برونسون : اسمك من النفط ,بيروت , الدار العربية , مترجم ,2014
38. ـــــ: المرجع السابق
39. ـــــ نفسه

اهم المراجع

1. إسماعيل محمد دعيس ، الملامح العامة للاقتصاد العربي السعودي في ضوء مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، دراسات سعودية ، الجزء الأول ، معهد الدراسات الدبلوماسية في المملكة العربية السعودية ، الرياض، 1986.
2. أندلمان، ديفيد، العلاقات السعودية الامريكية، الخليج في الإعلام، مطالعات الصحف، مركز الخليج للأبحاث، 1-7 أبريل 2006.
3. إيلمان أراسلي ، المملكة العربية السعودية : طفرة إلى القرن الحادي والعشرين ، الرياض ، غيثاء للدراسات والإعلام ، 2003.
4. راتشكوف ، بوريس ، النفط والسياسة الدولية ، تعريب خضر زكريا ، بيروت – لبنان ، دار الفارابي، 1974
5. سليم ، محمد السيد، الرؤية السعودية لأمن الخليج ، في: عبد المنعم المشاط ، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة، 1994
6. سيمونز، جيف، عراق المستقبل : السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط ، ترجمة سعيد العظم، بيروت : دار الساقي، 2004.
7. برونسون : اسمك من النفط ,بيروت , الدار العربية , مترجم ,2014
8. المارك ، عبد المحسن فهد، نمو العلاقات السياسية والدبلوماسية للمملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين ، في : السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، 2001.
9. المانع, صالح عبد الرحمن، مسيرة الإصلاح والتحديث الشورى، عدد (76), سنة (7)، الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام, مجلس الشورى السعودي, 2006.
10. معن سليمان الحافظ، دور التجارة الخارجية السعودية في دعم السياسة الخارجية ، في تحرير : معهد الدارسات الدبلوماسية في المملكة العربية السعودية ، الرياض ، مؤسسة الاصطفاء للطباعة ، ط1 ، 1999م.